المجلس

العدد 5 صحيفة الالكترونية يصدرها مكتب الاعلام في المجلس الوطني الكوردي في سوريا التاريخ : 15 / 9 / 2018

- المجلس الوطني الكوردي والافتقار للاعلام
  مهلي عمر كوجري
- مدارس السريان وصراع الإرادات شفان ابراهيم
- المعايير الدولية للمحاكمة العادلة 1 - 3
  معاذ يوسف
- إعلام المجلس الوطني وما يعترضه من عوائق
  أفين حاجو

رؤية العدد

عفرين الى اين ؟؟؟؟

معركة عسكرية دامت 58 يوما ، و النتيجة نصر مؤكد لرابع قوة عسكرية في العالم ،احتلال تركي لعفرين حتى لا تتجرأ أية قوة كردية او حتى سورية إطلاق هذا الوصف باستثناء المجلس الوطني الكردي الذي عبر و من خلال بيانات الأمانة العامة عن موقفه الواضح و الصريح ...

و المراجعة النقدية للوضع في عفرين يحدد من المسؤول عن الأزمة العفرينية لا بل أزمة كردستان سوريا ،و التي يتحمل PYD و اجنحته العسكرية المسؤولية الكاملة كونها تتبنى الملف العسكري في كردستان سوريا و تمنع مشاركة أية قوة عسكرية أخرى معها في حماية المنطقة بما فيها بشوكة روج الجناح العسكري لمجلس الوطني الكردي....

النقطة الثانية هي استمرار حزب الاتحاد الديمقراطي في استفزاز الاتراك من خلال رفع صور السيد عبد الله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني على الحدود مع تركيا بالاضافة الى اعلام و رايات الحزب المذكور مما يثير حفيظة اردغاون و يخلق الحجج و المبررات للتهجم التركي على كردستان سوريا ،خاصة أن تركيا ترى في حزب العمال الكردستاني تنظيما إرهابيا محظورا ،و ان الاتحاد الديمقراطي جزء من تلك المنظومة .... لا شك أن دعوات المجلس الوطني الكردي قبل الغزو التركي لعفرين و احتلالها لمدينة الكردستانية تأتي في إطار وضع تركيا امام موقف محرج و هو الدعوة إلى إقامة إدارة مدينة تضم جميع مكونات المجتمع العفريني، و انسحاب مسلحي PYD من عفرين و بالتالي احراج تركيا ،و إجبارها على التراجع ، إلا أن استمرار الاتحاد الديمقراطي في سياساته الاستبدادية و استفزاز الغازي التركي جعل من عفرين ضحية لتلك الممارسات....

كل ما جرى لعفرين أصبح امر واقع ،و علينا التعاطي مع الواقع وفق معطياته لا وفق أحلامنا و رغباتنا. الاحتلال التركي امر واقع ،و الانتصار العسكري على قوة الاحتلال ضرب من الخيال ، لا نملك القوة العسكرية الكافية و لا الدعم الدولي الكافي و لذلك النشاط الدبلوماسي و تحريك الجالية الكردية في أوروبا و أمريكا وفق مصلحة و اجندة عفرينية كردية سورية هو الحل لحين الزام تركيا بتشكيل إدارة مدنية حقيقية في عفرين....

و إلا سوف نكون امام واقع أبرز ملامحه تغير ديمغرافي و توطين عربي في عفرين الكردستانية و بالتالي محو هوية عفرين الأصلية و استبدالها بهوية غريبة عن المنطقة...
المطلوب من المجلس الوطني الكردي في هذه المرحلة السعي للاستفادة من كافة قنوات الاتصال الدبلوماسية المتاحة بما يخدم القضية العفرينية، و يمهد الطريق أمام حل يضمن عودة الأهالي إلى بيوتهم و إخراج المستوطنين من عفرين ...

لا شك أن الموقف الدولي خجول و ليس بمستوى الحدث ،لكن الحراك الدبلوماسي و المدني قد يخرجه من حالة السبات و السكون باتجاه بلورة موقف واضح رافض للاحتلال التركي ....

الحوار وأي حوار مطلوب ؟

زداد الحديث مؤخرا عن موضوع الحوار ، ولاسيما بعد دعوة النظام لما سمي مجلس سوريا الديمقراطي وقد تلقى هذا الاخير التوجيهات لتنفيذ الإملاءات التي فرضت عليه ، حيث أكد النظام مسبقا بضرورة قبولها وإلا ستفرض عنوة ، ما يعني أن ما حصل ليس حوارا أو تفاوضا ، لان الحوار أو التفاوض يتم بين الاطراف المتكافئة وينبغي أن يكون هادفا مبنيا على أرضية ومناخات مناسبة للتفعيل والتفاعل بين الاطراف المعنية وصولا إلى صيغة تفاهم ترضي الجهات المعنية بالحوار أو التفاوض ..

والحوار المتعلق بالشأن الكردي في سوريا ، أو بالاحرى المتعلق بحل القضية القومية للشعب الكردي فليس للنظام أية جدية في هذا الشأن حتى الان ، لانه (النظام) لم يفكر في شعبنا إلا في الجانب السلبي تاريخيا ومنذ توليه زمام السلطة في البلاد ، والشواهد والأمثلة ملينة بين يدينا بدءا من ترسيخ الإحصاء الاستثنائي وتنفيذ الحزام العربي وتطبيق سياسة التعريب ومحاربة الكرد في لقمة عيشهم وصولا إلى المرسوم 49 الخاص بالحد من العقارات بيعا وشراء وتشييدا كإجراء لتضييق الخناق اقتصاديا ، وغير ذلك من الاجراءات التعسفية من منع للعمل السياسي وقمع الحريات ومنع تداول اللغة الكردية في القراءة والكتابة وحتى التكلم بها في دوائر الدولة ومؤسساتها ..الخ .. والشعب الكردي اليوم ممثلا بالمجلس الوطني الكردي في سوريا ، في تفاوض مع النظام السوري عبر المعارضة الوطنية وبإشراف دولي اعتمادا على مرجعية جنيف1 والقرارات الدولية ولا سيما القرار رقم 2254 والقرار 2118 وغيرهما من القرارات الدولية في هذا الشأن ، ولم يدخر المجلس جهدا في اللقاء مع الاطراف الدولية المعنية بالأزمة السورية وحتى بعض الاطراف الإقليمية ، ويسعى منذ بدء الثورة السورية السلمية وبجهود حثيثة من أجل المساهمة في الحل السياسي للأزمة السورية عموما وحل القضية القومية للشعب الكردي خصوصا ..

ولكن كان ولابد من الحوار المباشر مع النظام بشأن الحل السياسي للقضية الكردية ، ورغم وجود قرار للمجلس بها معناه عدم التفرد بالحوار إلا عبر المعارضة ، ومع ذلك ينبغي توفير أوسع مجال للثقة بين المجلس الوطني الكردي والنظام لان حتى الان معظم قيادات أحزاب ومكونات المجلس في حذر تام من التحرك عبر بعض دوائر ومؤسسات الدولة وخصوصا دائرة الهجرة والجوازات والادلة القضائية والسفر إلى دمشق أو اللاذقية أو غيرها سواء جوا أو برا خوفا من الاعتقال التعسفي ، إذا الأمر يحتاج إلى توفير أوسع مجال لتهيئة المناخات المناسبة ، وعلى أن يكون الحوار يحمل نوعا من التكافؤ وتحت إشراف دولي وبضمانات دولية صريحة وواضحة ، ودون ذلك لا تحمل اية دعوة – ان وجدت – في هذا الشأن أية جدية أو حتى نية صادقة في تحقيق التفاهم وتقديم الحلول اللازمة لاية مشكلة أو قضية في البلاد ..

الحرية للصديق الخلوق عمر كالو

رووداو: نطالب بإطلاق سراح الزميل عمر كالو

بينما كان زميلنا، عمر كالو، المذيع في شبكة رووداو الإعلامية، متجهاً في 25 آب 2018، صحبة زوجته وطفليه، من مدينته (كوباني) إلى مدينة حلب لتجديد جوازات سفرهم، تم عند نقطة تفتيش تابعة للاستخبارات العسكرية التابعة للحكومة السورية، بين منبج وحلب، فصله عن عائلته ثم اعتقاله. بعد ذلك سمحت الاستخبارات العسكرية السورية لزوجته وطفليه بالانصراف، وأخبروهم أنهم سيفرجون عن عمر كالوا بعد توجيه بعض الأسئلة إليه، لكنه مازال محتجزاً لدى الاستخبارات العسكرية في مدينة حلب، وحسب ذوي زميلنا عمر كالو، من المقرر نقله إلى فرع فلسطين للأمن العسكري، في دمشق.

ونحن إذ نطالب الحكومة السورية بإطلاق سراح زميلنا عمر كالو، نودّ أن نشير إلى أن زميلنا كان له دور مشهود في تغطية المعارك ضد داعش في مدينة كوباني عندما كان مراسلاً لشبكة رووداو الإعلامية هناك،كما أنه تولى بكل مهنية تغطية الأحداث،ولذلك تعرض لضغوط كثيرة اضطرته قبل ثلاث سنوات للتوجه إلى أربيل ليواصل عمله المهني مذيعاً للأخبار في إذاعة وتلفزيون رووداو.

تخرج عمر كالو في كلية الصحافة بجامعة دمشق، وقبل أن يعمل في شبكة رووداو الإعلامية، عمل صحفياً في مدينة كوباني، حيث عرف بمهنيته وحياديته.

تلقينا نبأ القبض على الزميل عمر كالو، في نفس اليوم الذي تم احتجازه فيه، لكننا لم ننشر الخبر بناء على طلب من عائلته، والآن وبعد أن نشرت منظمات محلية خبر القبض عليه، نؤكد في شبكة رووداو الإعلامية بكل أسف صحة هذا النبأ.

شبكة رووداو الإعلامية 4 أيلول 2018

الرئيس مسعود البارزاني

يوجه كلمة لاهالي البصرة

مستذكر فيها مواقفهم المشرفة مع الأكراد ...

وجه الرئيس مسعود البارزاني، الاربعاء، رسالة الى أهالي البصرة، فيها اشار الى ان مطالب أهلي البصرة بسيطة وليست تعجيزية.وقال البارزاني في رسالته "اننا نؤيد دعمنا لاهالي البصرة ومستعدون لإيصال المساعدات الإنسانية". معربا عن استغرابه ان "أغنى مدن العراق تشكي من قلة المياه والخدمات".واعرب البارزاني عن اسفه لـ"قتل أبناء البصرة في المظاهرات التي تحصل في المدينة". معتبرا ان "مطالب اهلي البصرة بسيطة وليست تعجيزية".وتابع "نحن لا ننسى استقبال وحفاوة أهل بصرة للزعيم مصطفى البارزاني ورفاقه بعد عودتهم من الاتحاد السوفيتي"، داعيا الحكومة العراقية الى "تنفيذ مطالب أهل البصرة واحترام حقوقهم".

وفد من رئاسة المجلس الوطني الكردي

في سوريا يزور مقر المنظمة الاثورية الديمقراطية

زار مقر المنظمة الاثورية الديمقراطية بمدينة القامشلي مساء اليوم الخميس 30 آب 2018، وفد من رئاسة المجلس الوطني الكردي في سوريا مؤلف من السادة سعود الملا رئيس المجلس وأعضاء رئاسة المجلس السادة: فيصل يوسف ونعمت داوود و عبدالصمد برو . وكان في استقبالهم الرفيق كبرئيل موشي مسؤول المكتب السياسي والرفاق أعضاء المكتب السياسي داوود داوود و حنا حنا وقرياقس كورية.

وخلال اللقاء تناول الطرفان الحديث عن الأوضاع السياسية العامة في سوريا، كما تم التوقف عند موضوع إغلاق المدارس الخاصة السريانية الاشورية وباقي المدارس التابعة للكنائس المسيحية ، من قبل الإدارة الذاتية، وبطريقة تعسفية. وكانت وجهات النظر متطابقة من حيث الموقف الرافض لفرض مناهج الإدارة الذاتية كونها لا تتصف باي صفة قانونية وغير معترف بها لا محليا ولا دوليا .

وهي تمس مصير ومستقبل اجيال بأكملها وطريقة تطبيقها تتعارض مع مبدأ ديمقراطية التعليم . وأكد الطرفان على أهمية الحرص والعمل على الاستقرار و السلم الأهلي والعيش المشترك ، وقطع الطريق أمام بعض الأجندات المشبوهة التي ترمي إلى تأجيج الصراعات وإثارة الأحقاد القومية والدينية وخلق الفتن بين أبناء المنطقة.

إعلام المجلس الوطني وما يعترضه من عوائق

إعداد : أفين حاجو

في الآونة الأخيرة ازداد الإهتمام بوسائل الإعلام بشكل لافت للنظر نظرا لما يمر به العالم من أحداث سياسية واجتماعية واقتصادية تستوجب التوقف عندها ومتابعة المجريات وخاصة السياسية منها خطوة بخطوة .فيأتي الإعلام بوسائله المتعددة لنقل أهم المجريات والأحداث على الساحة العالمية ،حيث تتوقف صفة وأهمية الإعلام وفاعليته على ارتباطه بالأحداث والظروف القائمة في وقت معين ويعتمد على عدد من وسائل الإتصال التي لها تأثيرها المباشر على المُستقبل فمنها وسائل مقروءة حيث يتم الإتصال عن طريق الكلمة المكتوبة ومنها وسائل مسموعة وأخرى مرئية يتم الإتصال عن طريق الكلمة المصورة وأيضاهناك ما يعرف باللغة ب(الإعلام الصامت).لكن الوسائل المهمة التي يتركز عليها الإعلام هي (الإذاعة_التلفزيون _والصحف اليومية وكذلك المجلات وغيرها من الوسائل الأخرى)

فللإعلام تأثير كبير وقوي على ما يجري في العالم نظرا لكشفه الحقائقوخاصة وسائل الإعلام المرئي والمسموع ذات التأثير القوي والمباشرنظرا لما يتوفر فيه من خصائص الثقة والمصداقية وتنشر على أوسع نطاق كالإذاعة التي تستخدم بشكل واسع حيث يمكن أن تصل إلى الناس أيا كان مكانهم بأقل التكاليف . فالكلمة المسموعة لها تأثيرها على المستمعين ويمكن إذاعة الخبر لأكثر من مرة في اليوم وفي أوقات مختلفة .لذا نشير أنه لابد من الإهتمام بالإعلام والعمل على تطويره بأي شكل من الأشكال ليرتقى إلى المستوى المطلوب لذلك .ولا ننسى أن الإعلام الشرقي لم يصل لمستوى الإعلام الحر بسبب تابعية أغلب الجهات الإعلامية لسياسة حزب او جهة معينة ومن هنا نشير إلى إعلام المجلس الوطني الكوردي حيث مر على تشكيله عدة أعوام دون أن نلاحظ أي تطور ملحوظ للمستوى المطلوب .

فعن سبب عدم تطور إعلام المجلس الوطني الكردي يقول الإعلامي (سردار ملا درويش) يحيلنا هذا السؤال للقول ما هو إعلام المجلس الوطني الكردي؟ لو قارنا آداء المجلس في الناحية الإعلامية لن نرى إعلام بجوهر المفهوم كعلم وعمل، فهو إعلام اتكالي يعتمد علي صبغة حزبية أكثر من ضرورة العمل الإعلامي الذي يجب أن يتماشى مع وقائع الحدث السوري والإقليمي والدولي، كما لم يولي المجلس الإهتمام بالجانب الإعلامي إلا ضمن إطار تسييره بنظرة حزبية وهذا يضيق على انفتاح الإعلام ويقلص من ادائه ودوره لدا المجلس الوطني لم يستطع خلق إعلام يتماشى مع متطلبات الواقع وهذا ينطبق على معظم الحركة السياسية الكردية لأن الإعلام فيه لا يخرج من كونه إعلام حزبي لا أكثر فلا يوجد بنى إعلامية بقواعد مهنية ومعيارية قادرة على التطوير.

-المستوى المطلوب من المجلس الوطني الكردي هو إعداد مكتب إعلامي متخصص باعلاميين قادرين على فهم طبيعة وسياسة المجلس الوطني الكردي نحو التطوير والهدف الذي يسعي المجلس له (لكن بعيدا عن استخدام الإعلام في المناكفة فقط) بل السعي به لأن يكون قادرا على أن يكون صورة المجلس وقضيته وأن يكون أقرب إلى هموم الناس وواقعهم والعمل على الترقية بهم وبهذا يكون مؤثرا جدا بأن يكون هذا المكتب يحتـوي عناصـر

العمل الإعلامي من رصد ومتابعة وتحرير واعداد وانتاج واستخدام خطاب المجلس واعضائه وترويج لهم وهذا يتطلب تأسيس واقع اعلامي حقيقي عبر اعداد الأدوات والفريق المهني والعلاقات.

ويكمل بالقول المطلوب منه إعداد استراتيجية وميزانية ووضع خيارات حقيقية للعمل الإعلامي التي تعمل لبناء قدرات وتطوير اداء المجلس ففي النهاية المجلس بدون اعلام لا يستطيع طرح وجهة نظره وتشكيل قاعدة جماهيرية ومتابعين والتأثير في الناس لذا اساس العمل الاعلامي سهل التحقيق لكن الاصعب اعتقد هو اقتناع المجلس بان يقوم بهذه الخطوة.

وكذلك الحل الاساسي للعمل هو ان يستطيع المجلس تجهيز كادر اعلامي متخصص للقيام بمهمة اعداد مكتب اعلامي يستطيع ان يقوم باعداد مكتب يتطابق مع شروط العمل الاعلامي الحالي المؤثرة خاصة العمل بشكل تفاعلي مع منصات السوشيال ميديا ومواكبة الاعلام الجديد الرقمي وطبعا يكون بتوافق مع مابين المسؤولين الاعلاميين مع المجلس لتسيير سياسته بشكل ايجابي بعد استشارة الفريقكما يرى الصحفي الكوردي (علي نمر) :

ان عدم تطوره يعود للعقلية الحزبية الضيقة المشرفة على إعلام المجلس، وهذه العقلية هي ذاتها من الأسباب الرئيسة في تخلف الإعلام الكردي بشكل عام وبجميع أنواعه المرئي والمسموع والمكتوب، لذلك من الطبيعي أن لا يكون له تأثير على الشارع الذي لا يرحم، فمن يفقد مصداقيته بين رفاقه سيفقدها بين جمهوره أيضا.وما المطلوب للمرحلة المقبلة كي يواكب الحدث المتجدد دوما كورديا وسوريا وإقليميا؟

المجلس مع الأسف ما يزال على العقلية القديمة، حين كانت الأحزاب الكردية تنشر صحفها على الآلة الكاتبة، ولم يواكب عقلية العصر، بينما حروب كبرى تجري بين دول عظمى إعلامياً. والمجلس- على الرغم من شعبيته- حتى اللحظة لا يملك وكالة أنباء؛ أو إذاعة؛ أو تلفزيون خاص به، بينما خصومه السياسيين يملكون كل هذه الأدوات التي تروّج لهم عسكرياً وسياسياً، لذلك هو لم ينجح على المستوى الكردي؛ فكيف بالحال سورياً وإقليمياً؟!..أما الصحفي جانو شكر يقول :يبدو أن قيادة المجلس الوطني لا تعتقد بأهمية الإعلام وتأثيره على المجتمع، وتحوله إلى أحد جبهات الصراع الرئيسية(السياسية العسكرية الإعلامية) الدائر في سوريا والمنطقة، وهذا الأمر يلاحظ منذ بداية تأسيس المجلس.

فماذا يعني أن يصدر المجلس بعد سبع سنوات جريدة أو أن يفعل موقعه قبل إطلاق الجريدة بمدة قصيرة؟

عدا أن قيادات المجلس مقصرة في التواصل و الرد على الصحفيين و وسائل الإعلام غير المحسوبة على حلفاء المجلس، في مقابل أن أطراف كثيرة غالبا ما تبادر إلى التواصل في كثير من الأحيان مع وسائل الإعلام لتوضيح مواقفها خاصة في الأحداث والمستجدات الحساسة والأزمات، ويكاد يقتصر حضور قيادات المجلس_ خاصة المقيمة خارج البلاد_ على بعض الفضائيات الكردية الحليفة لهم ووسائل إعلامهم الحزبية، وهو خطأ كبير من شأنه بقاء موقف وآراء المجلس بخصوص الكثير من القضايا والأحداث والتطورات غائبا لدى شرائح واسعة من المجتمع.

ويقول همبرخان كوسه (صحفي) المجلس الوطنيّ الكُرديّ في البداية فشل في تسويق نفسه إعلامياً، وحتى في توضيح آلية عمله وبرنامجه السياسيّ ومشروعه لحلّ القضيّة الكُرديّة في سوريّا. منذ تأسيس المجلس الوطني الكُرديّ إلى اليوم، لم يتمكّن من تعيين ناطق رسميّ باسمه، ينوب عنه في الردّ على أسئلة الصحافيين، ويبيّن موقفه من القضايا السوريّة والكُردستانيّة، وهذا الفشل أساسه الفشل الإداري ضمن مؤسسات المجلس، والمُحاصصة، وعدم تخصيص ميزانية ثابتة وواضحة للإعلام.

لا يُمكن للمجلس الوطني الكُرديّ أن يؤسس لإعلام حقيقيّ طالما هو مُقيد وفق محاصصة حزبيّة ضيقة؛ فمثلاً حين يُحاول المجلس الوطني تأسيس إذاعة محليّة أو موقع إلكتروني، ستفرض الأحزاب وجود عاملين ضمنها من كُل الأحزاب، وتقسيمها فيما بينهم، وتسليمها لأفراد لا يفهمون العمل الصحافي، وهذا سيان على المؤسسات الخدمية والحقوقية والتعليمية والخارجية للمجلس الوطني الكُرديّ.

على المجلس أن يؤسس لعمل مؤسساتي حقيقي، يؤسس بدوره لشخصية الفرد الكُردي في كُردستان سوريا، واستقلاليته بكل النواحي، وعدم ربط عمله الإعلامي والسياسي والمجتمعي والتعليمي بإقليم كُردستان، كما يفعل الاتحاد الديمقراطي ويربطه بكردستان تُركيا.

وكان لمسؤل المكتب الإعلامي في المجلس الوطني الكوردي الأستاذ بشار أمين رأيه حول إعلام المجلس قائلا :نحن حينما نتحدث عن تطوير الاعلام نتحدث عنه بشكل نسبي وبما يتناسب مع واقعنا وليس الشكل الامثل المطلوب على غرار وكالات الانباء او الاجانس . .

الحقيقة ان اعلام مجلسنا مازال دون الحد الادنى المطلوب نسبيا سواء لجهة الكادر المتخصص او لجهة الامكانات المادية .. لا يزال مكتبنا يفتقر الى ابسط المواد والمستلزمات الضرورية لتفعيل مكتبنا . كما يفتقر الى الجانب المادي حيث مجموع مخصصات متفرغي المكتب لا يساوي راتب اعلامي او مراسل لشبكة اعلامية . كما ن المضايقات التي يتعرض لها المكتب من خلال المضايقات على المجلس الوطني الكردي حيث افتقار المكتب الى مقر خاص به . هذا الى جانب الترتيب اللازم ووضع ديناميكية العمل الاعلامي المتكامل . هناك تصرفات فردية وخصوصا في ممثليات الخارج وفي اعلام الخارج ينبغي الوقوف عندها واعادة هيكلتها . اي اننا بحاجة الى امكانات مادية وتخصصية وترتيب جديد لانطلاقة جديدة قد تكون موفقة ..وهكذا نرى ان موضوع الإعلام موضوع شائك و معقد وليس بالامر السهل ان نرقى بإعلامنا بالمستوى المطلوب خاصة في ظل الظروف و الإمكانيات المتاحة للمجلس الوطني الكوردي حيث اننا عندما نتحدث عن إعلام المجلس فاننا نتحدث عن جريدة دورية او عن موقع إلكتروني فقط و طبعا ليس هذا هو الإعلام المطلوب في زمن بات فيه كل شخص بمثابة وكالة إعلامية في ظل ثورة المعلوماتية و الإتصالات و يجب البحث عن طرق و بدائل جديدة و متطورة من أجل الوصول إلى الناس و إيصال ما نريده لهم.

المجلس الوطني الكردي والافتقار لإعلام مهني

عمر كوجري

لعل الحديث عن الدور الخطير والكبير للإعلام على مستوى العالم، لدرجة أن العديد من الباحثين الاجتماعيين والمفكرين باتوا يرفضون مقولة " الإعلام والسلطة الرابعة" بل أن عديدهم يذهبون إلى أن حتى السلطة الأولى لا وزن لها .. لا معنى لها دون أن تكون مدعومة بالإعلام بشكل كلي. لعل الحديث عن هذا الدور وتعداد مزايا الإعلام ضرباً من ضروب الإنشاء المجاني، والكلام المكرور الذي لا يجلب غير الضرر في إعادة ضخ الحياة في بنيانه.ولعل المجلس الوطني الكردي أبعد ما يكون لتلقف هذه المهمة الكبرى للإعلام، وإلا لكان له رأي آخر، فأحزاب المجلس الكردي مجتمعة تملك طاقات إعلامية يمكنها النهوض بالأداء الإعلامي والمعرفي للمجلس ونشاطاته وخططه، ولكن الهمة مفتورة بشكل مفرط، ويبدو المجلس وكأنه مستغن عن الإعلام، وبمجمل الأحوال لا يمكن الركون للظروف والإمكانيات الضحلة وعدم توفر السيولة المادية، وندرة الكوادر المهنية المجتهدة، هذا ضرب من ضروب الهروب للأمام والتذرع بالفشل دون الإقرار به، فأي حجة مرفوضة، فكيف لمجلس يقول أنه يمثّل شريحة واسعة من الشارع الكردي في كوردستان سوريا، من حيث المنضوين في تنظيماته وأحزابه العديدة أو جمهوره الكردي الذي يناصره رغم ضعفه بسبب وضوح خطه المؤسس على النهج القومي الواضح، والاهتداء بالكورديتي التي تمثلها قيم البارزاني الخالد، وكذا تشجيع ودعم الرئيس مسعود بارزاني بشكل كبير للمجلس منذ نشوئه وحتى الآن رغم الظروف الاقتصادية القاهرة التي مرت بها كوردستان منذ دخول تنظيم داعش الإرهابي الى كوردستان العام 2014 وحتى مفاعيل وتبعات القرار الكوردستاني التاريخي باستفتاء الشعب في جنوبي كوردستان على تقرير مصيره بنفسه والاستقلال.المجلس الوطني الكردي للآن لا يملك تلفزيوناً خاصاً به، وحتى لو ضاق خناق الإدارة الذاتية التي يمثلها حزب الاتحاد الديمقراطي بالمجلس، ورفضه فتح محطة فضائية، يمكن البث من كوردستان كإجراء مؤقت، وكذا لا يملك محطة إذاعية قوية بحيث يكون لبثها الصدى الكبير في الشارع الكردي في كوردستان سوريا، وتضع النقاط على الحروف في محاولة لوقف الزيف الكبير الذي يمارسه إعلام الـ ب ي د وعلى الدوام.حالياً يملك المجلس الوطني الكردي موقعاً غير ذي فاعلية واضحة، ولو رصدت له الإمكانيات المقبولة لأمكن أن يصبح وكالة أنباء وبلغات عديدة، أما موقع ضعيف، يكرر الأخبار على الشاشات أو الصفحات النشطة من شبكة التواصل الاجتماعي فتلك المصيبة المستعصية!!ويملك المجلس مؤخراً جريدة الكترونية في أول عهدها، ينبغي رفدها بالطاقات الخلاقة، وتشجيع الكتاب للكتابة فيها، وإيلاء الأهمية للنسخة الورقية بسبب أن النت غير متوفر إلا في حدوده الدنيا في كوردستان سوريا، ورغم الثورات الهائلة في عالم الميديا، وتراجع المطبوعة الورقية إلا أن الحاجة لصحيفة مطبوعة بطباعة أنيقة على مستوى القراء الكرد مازالت في مستوى الرغبة الملحّة.بالمقابل، يملك خصم المجلس الكردي " إن صح التعبير" وهو الإدارة الذاتية أو حزب الاتحاد الديمقراطي، اهتماماً ضخماً، وضخاً لأموال كبيرة، وحشداً لطاقات إعلامية كثيرة حتى في شكلها الارتجالي والمغمور، فيملك ال ب ي د فضائية تبث برامجها أربعاً وعشرين ساعة يومياً، ويملك جريدة شبه يومية، وعشرات راديوات ال اف ام وكذلك عشرات المواقع الالكترونية، وكلها تدعم خط منظومة العمال الكوردستاني في قنديل. الاتحاد الديمقراطي يهتم كثيراً بالجانب الإعلامي في رصد نشاطه، وعلى الدوام يقوم هذا الإعلام بـ " شيطنة" المجلس الكردي واتهامه شتى الاتهامات المقذعة دون وازع من ضمير، وفي مجمل ما يذهب إليه تكون الغاية تشويه المجلس الكردي في كوردستان سوريا، والى حد ما ينجح في ذلك بسبب الضخ الإعلامي الكبير على مدار اليوم، مقابل ضعف أو حتى انتفاء الإعلام من قبل المجلس الكردي. إزاء ما ذكر يمكن اقتراح بعض النقاط كمنصة للإعلام:-

تأسيس فضائية باللغتين الكردية والعربية على أقل تقدير واعتماداً على قدرات شعبنا في كورستان سوريا، وتشجيع الجالية الكردية السورية في اوربا لدعم هذا المشروع.- توسيع وتطوير موقع المجلس الالكتروني بحيث يصبح وكالة أنباء، والنشر باللغات الكردية والعربية والانكليزية على أقل تقدير، إضافة إلى عشرات المواقع الصغيرة للمجالس المحلية في الداخل والخارج.-إ صد ا ر صحيفة باللغتين الكردية والعربية مطبوعة وأسبوعية، تنشر نشاطات المجلس بشكل مكثف، وتركز على الجانب التحليلي والمعرفي للمقالات والتقارير والأبواب التي تهم القارئ الكردي.-

الاهتمام الجدّي بالشبكة الزرقاء، وكافة مراكز ومواقع التواصل الاجتماعي، وتشكيل جيش الكتروني لمؤازرة الأقلام النشطة والمبدعة من أنصار المجلس الكردي. أمام المجلس إما معالجة هذه الأفكار للنهوض بإعلامه، أو تحمّل الضخ الأسود لإعلام "خصمه" وبالتالي توقّع الخسارات كل يوم.

النفوس الصدئة

ادريس علي

حاسّةُ الشمّ لديهِ قويّةٌ جداً, قويّةٌ لدرجةِ أنّهُ راحَ يشمُّ رائحةَ الصدأ في خناجرهم وهي مخبّأةٌ تحتَ ملابسِهم الرثّةِ.

كانتْ ظلالُهم تتحركُ بخفّةٍ هنا و هناكَ في الدغلِ الذي أوشكَ أنْ يقتحمَهُ بجسدِهِ القويّ، حاملاً على كتفَيهِ العريضَتَين عصا من الخيزران, تتدلى من طرفَيهِ سلّتانِ مصنوعتانِ بإهمالٍ من القصبِ المنتشرِ بكثرةٍ في تلكَ الأرجاءِ الموحلةِ بالمستنقعاتِ الآسنةِ.

السّلتانِ مليئتان, إحداها بسمكٍ نهريٍّ طازجٍ, والأخرى بلحمِ ثورٍ هائجٍ صرعَهُ برمحِهِ وهو في طريقِهِ إلى رفاقهِ الثوارِ الجائعينَ.

رفاقٌ محنتُهُ التي من أجلها فرّوا من بطشِ الوالي الغاشمِ إلى هذهِ الجزيرةِ النائيةِ , المفعمةِ بالأساطيرِ والخرافاتِ عن عَمالقةٍ بلا رؤوسٍ, تأكلُ لحومَ البشرِ بأفواهٍ شرهةٍ تستقرُّ أعلى بطونهم الضخمةِ, يكسو جسدها وَبَرٌ أسود كثيفٌ.

ولَجَ الدغلَ مبعداً أغصانَ العليقِ الشائكةِ المتشابكةِ برمحِهِ , مفسحاً لمرورهِ دربا ضيّقاً , محافظاً على توازنِ السّلتَين المثقلتَينِ بطعامٍ شهيٍّ أحضرَهُ لرفاقِهِ ,الذينَ لم يتناولوا غيرَ أوراقِ الشجرِ منذُ أكثرِ منْ شهرٍ .

الظّلامُ حالكٌ , و الرؤيةُ معدومةٌ تماماً , وصلَ بصعوبةٍ بالغةٍ إلى فسحةٍ صغيرةٍ تتوسطُ أشجاراً عتيقةً ضخمةً , فسحةٌ خبرَها هو و مَن معهُ جيداً. أصدرَ بفمِهِ صفيراً بنغمةٍ متفقةٍ عليها , انتظرَ هُنيهةً , لم يسمعْ جواباً , أعادَ الصفيرَ ثانيةً , لم يسمعَ سوى صدى صفيرِهِ مجدداً .

توقفَ عن الصفيرِ , وضعَ حملَهُ الثقيلَ على الأرضِ بهدوءٍ , شدَّ بقبضتِهِ اليُمنى على رمحِهِ , و استلَّ بيسراه خنجرَهُ , انحنى قليلاً مركّزاً بصرَهُ في الدغلِ الشائكِ, مترقباً بتربّصٍ, لم يرَ سوى الظلامِ يلفُّ كلَّ ما حولهُ, و لم يسمعْ سوى سكونِ الليلِ .

مرّتْ عليهِ لحظاتٌ مشدودةٌ كالوترِ, استقامَ بعدَها بقامتهِ العاليةِ, ونادى بصوتٍ أقربَ إلى الهمسِ: مصطوووووووو, لم يكملْ نداءَهُ حينَ سقطتْ عليهِ شبكةُ صيدٍ ثقيلةٍ مهترئةٍ منعتهُ من الحركةِ تماماً, و في اللحظةِ ذاتها تهاوتْ من أعلى الأشجارِ خمسةُ أشباحٍ على جسدهِ, انهالوا عليهِ بخناجرهم الصدئةِ, شقّتْ أصواتُ طعناتها سكونَ الليلِ.

سقطَ فوقَ السّلتينِ , تدحرجَ السمكُ و لحمُ الثورِ منهما تحتَ جثتهِ الضخمةِ , فاختلطَ دمه و سمكاته و لحم الثور بترابِ الأرضِ .

و بخفّتهم المعهودةِ ابتعدوا عن جثتهِ مرتبكينَ, رفعوا أيدهم الملطخةَ بالدّمِ , وخبأوا خناجرَهم الداميةَ في أغمادها تحت ثيابهم الرثّةِ, و اتجهوا نحو مصطو الذي صرخَ فيهم : وُلك يا جحاااش, اقطعوا رأسَه, و أحضروه إليّ هنا فنأخذه إلى الوالي ونحصلَ على الجائزةِ, بدون الرأسِ لن ننالَ شيئاً و لن نتأكدَ من أنّه مات تماماً.

أصواتُ طبول الحرب تُخرس أجراس المدارس و لسان العلمِ ..!!

تشهدُ حركة التعليم شللاً شبه كلّي وبوتيرة تصاعديّة جنونية منذ بداية الأزمة والحرب التي عصفت بسوريا مع اندلاع الثورة, فبعد تخطيها عتبة السبع السنوات العجاف حتّى غدت دور التعليم في غالبية المحافظات عامّة خارج الخدمة سواء لتعطيلها نتيجة الأضرار التي لحقت بالمباني والمنشآت أو بسبب النزوح . فبالرغم من الشعارات والعناوين العريضة التي تنادي وتهتف بوجوب عزل التعليم وفصله عن النزاعات , أيّاً كانت هذه النزاعات وأيّاً كانت أطرافه و ورود بنود بالخط العريض في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني تمنع استهداف المباني والمنشآت المخصّصة للتعليم وعدّ الخروج عنها جريمة حرب وخرقاً للقوانين الرامية إلى حماية حقوق الإنسان إلّا أنّ الخراب والدمار المرافق للحرب قد هدم وخرق كلّ المحظورات حيث أظهر آخر تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف" حول وضع المدارس والتعليم في سوريا بأنّ ما يزيد عن ألفي مدرسة مدمّرة سواء بشكل كلّي أو جزئي , عدا أنّ ما نجا من مدفعية الحرب منها لم ينجو من عدّها دوراً لإيواء النازحين واللاجئين عوض أن تكون مراكز لنشر العلم وقمع الجهل الذي يُفضي بالمجتمع والدول إلى هوّاتٍ سحيقة . وفي حين أنّ حق التعليم هو حق مقدّس و إلزامي بحسب القانون والعرف الدوليين واحترام هذا الحق وصونه واجب وفرض على الجميع وعلى الأطراف المتنازعة تحديداً إلّا أنّ التجاوزات الحاصلة علناً وفي وضح النهار يقف المجتمع الدولي وحتى الجهات المعنية الداخلية متفرّجاً غير ملزم نفسه بإيجاد حلول و الوقوف بخطوات جديّة و صريحة تحول دونَ تحوّل مؤسسات التعليم إلى أهداف ومراكز وثكنات عسكرية .

وينبغي أن تغدو مهمّة إعادة المدارس والجامعات ودور التعليم كافّة إلى الخدمة مجدّداً من أولى الأولويّات التي يجب أن تتبنّاها كافة الأطراف , فالعلم هو السلاح الوحيد القادر على الوقوف في وجه السلاح العشوائي والحروب العمياء والحد من انتشار الفكر المتطرّف سواء أكان دينيّاً أو مذهبيّاً أو طائفيّاً , فالطفل البعيد عن جو المدرسة والتعليم هو بيئة خصبة وخام لنشر وزرع هذه الأفكار , والشباب المنصرف عن التعليم إن لم يلجأ إلى الهجرة فحتماً سيسقط في فخّ الإنخراط بين صفوفها . فالأزمة لن تنتهي بإنتهاء الحرب كما نعتقد بل الحرب الحقيقية قد تأتي ما بعد الحرب مع مجتمع يحكمه تجّارالأسلحة والمخدرات عوضاً عن المتعلميين و ذوي الشّهادات.

مدارس السريان وصراع الإرادات

شفان إبراهيم

ارتفعت حدّة التصريحات خلال الأيام الماضية بين الإدارة الذاتية وأحزابها عامة والسريانية الآشورية خاصة، وممثلي كنائس الديانة المسيحية،على اختلاف تسمياتهم وتفرعاتهم؛ حول قضيةٍ، ظاهرها يعاكس باطنها وينافي أسباب الترويج ومن كِلا الطرفين.حدّية التعامل بين الطرفين، بحجة المناهج المدرسية وصلت إلى كسر العظم بعد حوالي عام من قضم الأصابع، في النهاية شهدت القامشلي تحولاً لم يكن غائباً عن المشهد السياسي واليومي والمجتمعي، لكنه فقط كان شبه مستتر.تعي الإدارة الذاتية تماماً أنها لم تتحول بعد لدى عامة المكونات والشعب في المنطقة إلى إدارة رسمية يُمكن أن يلجأ الناس إليها طواعية، ولم تتحول إلى جهة قادرة على حمل مفاتيح إدارة هموم ومشاكل الناس ومتطلباتهم، لكنها أصبحت إدارة أمر الواقع، فهي لم تنل حتى اليوم رضى الطبقات والفئات والشرائح غير المنتمية إلى فلسفتها وسياساتها. لا بل راحت الفئات المنتمية منذ عقود إلى التيار الأبوجي، أو بلغة الشارع الحسكاوي "الأبوجيين الحقيقيين" في إشارة إلى تمايزهم عن الأبوجيين ما بعد الانطلاقة الجديدة للاتحاد الديمقراطي، وتحديداً منذ توفر السيولة المالية ما بعد 2013، راحت تلك الفئات تتحدث وبصوت جهوري وتنتقد دون حرج وتخرج من صمتها وبعنف جراء ما تقوم بها قياداتهم والأبوجيين الجدد.مُحددات تتوضح ضمن التظاهرةبتاريخ 28/ 8/ 2018 خرجت تظاهرة / اعتصام سرعان ما تحولت إلى مسيرة في شوارع حي الوسطى ذي الغالبية المسيحية في مدينة القامشلي للتنديد بإغلاق المدارس الخاصة.الحدث شهد أربع محددات أساسية:أولاً: المتظاهرون رفعوا لافتات للمطالبة بمدارسهم وحرية اختيار المناهج وهتفوا باسم وحدة سوريا ووحدة الشعب السوري، ثم انضم إليهم المطارنة والأساقفة ورجال الدين المسيحي.ثانيا: دخل مجموعة من مؤيدي النظام السوري ضمن التظاهرة، وتحولت إلى مسيرة والهتاف بحياة الرئيس السوري.ثالثاً: الحديث بألفاظ نابية وسيئة جداً بحق الكرد والإدارة الذاتية من قبل البعض.رابعاً: انسحاب الأسايش وقوات السوتورو السريانية من المدارس التي كانت تتحصن بها واستولت عليها، مكتفية بإطلاق الرصاص الحيّ في الهواء.ماذا يعني ذلك:المحدد الأول: جوهر وحقيقة الصراع ملتبس؛ إذ أن قضية المناهج ليست سوى للتغطية على السبب المباشر المتحدد عبر الصراع البنيوي بين الأحزاب السياسية السريانية والأشورية من جهة، ومن جهة أخرى الكنائس ورجال الدين المسيحي. حيث أن الوجود القومي بالنسبة للأخير يعني الحفاظ على اللغة والتراث والثقافة، وكل ما يدخل ضمن عائلة الأدب السرياني، وهي تستطيع تحريك الشارع بكل بساطة، بينما الوجود القومي وفق الأحزاب السريانية الآشورية المنضوية تحت لواء الإدارة الذاتية تتجلى بالتواجد القومي والذي لم تجد منفذاً لهم سوى عبر مشاريع وطروحات الاتحاد الديمقراطي، والذي بدوره سيستفاد بفرض سطوته على مكونات المسيحيين لو تمكنت أحزابه من ذلك. وإن ما يؤرق الاتحاد الديمقراطي والإدارة الذاتية هو هامش الحرية الذي تتمتع الكنائس والطوائف الدينية بدعم وحماية من النظام السوري لهم من جهة، ومن جهة ثانية لا يخفى هاجس شكواهم إلى المجتمع الدولي من سياسات تطبق بحقهم، وهو الهاجس –هامش الحرية– الذي تخشى الإدارة من نقل مورثاته إلى باقي المكونات، علماً أنها لو تمكنت من السيطرة على حيّ طيّ ذي الغالبية العربية، لما تردت. بالمقابل فإن ردة الفعل كانت رسالة واضحة مزدوجة إلى الاتحاد الديمقراطي والإدارة الذاتية من جهة، ومن جهة التشكيلات السياسية والعسكرية للسريان والأشوريين ضمن الإدارة الذاتية، بعدم شمول قراراتهم على غالبية السريان/ الآشور واستعدادهم للخروج بالضد منهم وتحدي قراراتهم ومواجهة العسكر مهما كلف الثمن، خاصة وأن الأمر يتعلق بمصير ومستقبل أبنائهم إضافة إلى كسر شوكة وغطرسة الأحزاب السريانية والتي تنتهج أساليب الاتحاد الديمقراطي في تعامله مع الأحزاب الكردية، مستقصدة فرض سيطرتها على الشارع السرياني وحمل لواء الممثل الوحيد لهم.المحدد الثاني: العزف على نول رفع فئات للعلم السوري، من المشاركين في الاعتصام والمناداة بحياة رئيس سوريا، هي للنفخ في قربة ميتة وأسطوانة مشروخة، ونكتة سمجة. تصوير الموضوع على أنه نزاع بين مؤيدي ومعارضي النظام السوري يدفع بعامل السلب من مواقف وسياسات الإدارة الذاتية نحو السطح؛ فقبل ست سنوات أو أكثر؛ خرجت جموع من أهالي حيّ الوسطى، في مسيرة تأييد للنظام، واستقبلوا بعض قيادات البعث بالعلم والشعارات والهتافات عينها التي استخدمت في تظاهرة 28/ 8/ 2018. فأين الجديد في الموضوع؟ الجديد القديم هو عجز الإدارة الذاتية عن تغيير تفكير هؤلاء بعد 6 سنوات من السيطرة، ما يعني أنه لا اقتناع بعمل الإدارة الذاتية، ولا تمثيل أو أرضية شعبية للأحزاب المسيحية ضمن الإدارة ذاتها.المحدد الثالث: اتهام عموم الكُرد بهذه القضية، هي محاولة من قبل البعض وبدفع من جهات معادية للسلم الأهلي لزج المنطقة في أتون بدايات صراع لن يَسلم منها أحد. القرار صدر بناء على طلب من الأحزاب السريانية ضمن الإدارة، والتعميم صدر من مؤسسات ثقافية لغوية خاصة بالسريان. محاولة زج الكُرد تحمل خلفها تداعيات ومخططات سلبية ضد المنطقة.المحدد الرابع: موقف قوات الأسايش والسوتورو وإن كان نابعاً من تنفيذ القرارات، لكنه جميلٌ أن تنتهي مظاهرة بدون دماء أو كدمات أو اعتقالات. لكن سؤال الوجعَ الكُردي: لماذا لم يكن موقف الأسايش من تظاهرات الكُرد ضد مناهجهم، الموقف ذاته من تظاهرات الأمس؟ المواقف الملتبسة من الحدث ذاته لجهتين مختلفتين، تُعجل من انهيار الجدار المجتمعي بسرعة.البطريارك الأكبر في ديارنا أبقاء المحتجين في الحرم الكنيسي والمدرسي حتى صبيحة اليوم التالي، رسالة واضحة تحمل همين مزدوجين:أحد الهموم: بالمطلق لا ثقة بالإدارة الذاتية وحزبه الحاكم والأحزاب السريانية والأشورية من جانب الشارع المسيحي واستعدادهم للاحتكاك والتصدي وحتى المواجهة إن اقتضت الضرورة مع أي قادم جديد قديم بخصوص المدارس وهو ما يضع المنطقة على صفيح ساخن جداً.وهمٌ آخر يتجلى في فقدان شعور الأمان والطمأنينة وبقاء المنطقة تحت نار الاستعارات والمناكفات والصراعات المختلفة. خاصة مع مشهد وقفة الفتاة أمام أحد عناصر السوتورو متحدية إياه بإطلاق النار صوبها، رسالة مفادها / طفح الكيل والروح في ظل الاستبداد خطيئة كبرى/ التوتر العميق دفع بالبطريارك للقدوم على متن طائرة خاصة

معضلة روسيا:
«ثَمَن سورية» عند أميركا وأوروبا

عبد الوهاب بدرخان

مرّة أخرى، تواجه روسيا نتائج خياراتها وأخطائها في إدارة الأزمة السورية، من تمسّكها المطلق ببشار الأسد ونظامه، إلى تغليبها الحل العسكري من دون أي تقدّم نحو الحل السياسي، إلى ضغوطها الدؤوب لتفكيك المعارضة بعسكرييها وسياسييها، إلى تلاعبها بين إيران وإسرائيل وتركيا فيما كان هدفها الدائم ولا يزال استدراج الولايات المتحدة والدول الغربية إلى تسويات لملفات خارج سورية... وعلى قاعدة هذه التخبّطات، تطرح روسيا سيطرتها العسكرية (مع إيران)، تحت غطاء النظام، بمثابة إنهاءٍ للأزمة. وعلى أساسها أيضاً، حاولت تسويق خططها لعودة اللاجئين وإعادة الإعمار. لكنها أحجمت في كل المراحل عن تقديم رؤية متكاملة، مفضّلةً الدخول في «بازارات» ثنائية، مع أميركا تارةً ومع فرنسا وألمانيا طوراً، ومع تركيا دائماً، وقد نجحت في الحصول على تنازلات، سواء بقبول أو السكوت عن بقاء الأسد في السلطة أو بتمرير تفسيرها للقرارات الدولية ومناوراتها في آستانة وسوتشي وعبثها بمقوّمات الحلّ السياسي، إلا أنها لم تكتفِ بهذه التنازلات بل تطالب بـ «ثَمَن الحلّ»، على رغم علمها منذ بداية تدخّلها بأن «ثَمَن سورية» ليس في سورية.

لم تنجح المناورة الأخيرة لفلاديمير بوتين، ولعله فوجئ بأن النتائج الفعلية لمعظم توافقاته مع دونالد ترامب في هلسنكي تبدّدت كلّياً. صحيح أن التفويض الأميركي لا يزال قائماً، لكن بشرط أن يتخذ الخيارات المناسبة. ربما يحظى بتأييد ترامب، غير المهتمّ أساساً بمآلات الأزمة السورية، أما تأييد الإدارة الأميركية فمسألة أخرى، نظراً إلى التشعّبات الإقليمية للأزمة. وقد اتّضح أخيراً أن التفويض الأميركي ليس مجّانياً بل مقابل إخراج الإيرانيين وأتباعهم من سورية أولاً، والتفاهم على حدود الدور التركي ثانياً، والبدء جدّياً بتفعيل الحل السياسي عبر «مسار جنيف» ثالثاً. ومع أن الأوروبيين لا يشاركون الولايات المتحدة كل توجّهاتها ولا يتبنّونها علناً ورسمياً، إلا أنهم يلتقون معها ضمنياً في ما يتعلّق بإيران وتركيا، ويبدون أكثر تشدّداً بالنسبة إلى الحل السياسي. وعلى ذلك فشلت الرزمة الروسية (عودة اللاجئين + إعادة الإعمار) لأسباب كثيرة لا تجهلها موسكو، لكنها ارتأت معالجة الفشل بأخطاء جديدة، بينها خطأ إدلب.

من تلك الأسباب، أن واشنطن لمست تلكؤ موسكو بل عدم رغبتها أو حتى عجزها عن إخراج الإيرانيين وأتباعهم من سورية. التلكؤ وعدم الرغبة مردّهما إلى أن الأميركيين لم يعرضوا على الروس الثمن المناسب، فـ «التفويض» ليس كافياً ولا تعتبر موسكو أنها في حاجة إليه مقدار حاجتها ولو الموقتة إلى المساهمة الإيرانية الميدانية. أما العجز فيُعزى إلى أن الروس لم يضعوا أيديهم بعد على كامل البنية العسكرية – الأمنية للنظام، ولم يقلّصوا الاختراقات الإيرانية فيها ولا نفوذ لهم على الميليشيات، كما أنهم لم يعملوا على تقنين التحالف الأسدي – الإيراني بل أبقوه ورقة للمساومة مع الأميركيين. لذلك، لم تعلّق موسكو على «الاتفاق الدفاعي» الأخير بين النظام وطهران، وإن كانت تعتبره حبراً على ورق، بل استخدمته كرسالة للردّ على شروط أميركا والدول الأخرى. لكن المزيد من تعزيز النفوذ الإيراني، أو مجرد التظاهر به، بات يناقض المصلحة الروسية ذاتها مع افتراض أن موسكو تعمل فعلاً على «إنهاء الأزمة»، فلا أحد مثل الروس يعلم أن النظام وإيران هما الطرفان اللذان لا مصلحة لهما في إنهائها ما لم تتأمّن مصالحهما كاملةً.

كان إلغاء القمة الرباعية (روسيا وفرنسا وألمانيا وتركيا) في أنقرة قراراً بوتينياً وشكّل مؤشراً إلى فشل الرزمة الروسية، مثلما أن الاستعاضة عنها في موعدها بقمة لـ «ثلاثي آستانة» في طهران شكّلت مؤشّراً إلى تغيير انفعالي في توجّهات موسكو ومجمل إدارتها للأزمة. هذه المرّة، يعتبر بوتين أن الخلافات مع واشنطن أكثر عمقاً من تقديراته ورهاناته السابقة، ولأن الدول الثلاث تتعرّض لعقوبات أميركية فإن الأحرى بها أن تطوّر شراكتها في «مسار آستانة» لتبلور محوراً استراتيجياً لمواجهة أميركا عبر الساحة السورية. ومع وجود شكوك كثيرة في فاعلية هذا المحور فإن الإحياء المباغت لـ «التحالف الرباعي لمحاربة الإرهاب» (روسيا وإيران والعراق والنظام السوري) يبدو في هذا السياق. لكن، قبل ذلك، لم تشأ موسكو الاعتراف بأن ثمة أسساً صلبة للمآخذ الأوروبية على رزمتها، فمن جهة لا يؤمّن ضمانها مع «ضمان النظام» عودة طوعية للاجئين بالنظر إلى ممارسات النظام في مناطق «المصالحات»، ومن الجهة الأخرى، تتطلّب إعادة الإعمار رفع العقوبات عن سورية ولا يمكن رفعها من دون الشروع في حلّ يتضمّن انتقالاً سياسياً، حتى بوجود الأسد.

كلما شعرت روسيا باقتراب الاستحقاقات المطلوبة لحلٍّ دائم ووجوب تحديد آليات للتعامل معها، لجأت إلى فتح بازارات مساومة مع الدول المعنية أو أخذت بالنهج الأسدي – الإيراني الذي يرجّح التصعيد العسكري. هذا ما تميل إليه موسكو بالنسبة إلى إدلب، لكن التعقيدات تستدعي مقاربة مرنة وعقلانية. إذ لم يجر تجميع فلول الفصائل المقاتلة في إدلب تمهيداً لـ «مذبحة كبرى» يتمناها الأسد ويتولّاها الطيران الروسي مع الميليشيات الإيرانية، ولا لدفع مليوني لاجئ جدد إلى الخارج، بل إن لحظة إدلب هي الأكثر إلحاحاً لطرح حلّ سياسي حقيقي. هنا ينكشف التهرّب الروسي من الاستحقاق بل ينكشف خداع الوعود والأفكار التي تداولتها موسكو مع الكثير من العواصم طوال الأعوام الأخيرة، سواء بالنسبة إلى التعديلات الدستورية التي ترفض مسّها بصلاحيات الرئيس، أو «المجلس العسكري» لإصلاح البنية الأمنية للنظام وقد أوحت مراراً بأنه شبه محسوم، أو أخيراً تركيبة الحكومة «الانتقالية» ورئيسها وقد أحاطتهما بسرّية تامّة.

بدت التحذيرات الخارجية من «كارثة» في إدلب كأنها غير اعتيادية. سلّطت موسكو الأضواء على البؤرة الإرهابية التي تمثّلها «هيئة تحرير الشام/ جبهة النُصرة سابقاً»، المرتبطة بمبايعة لتنظيم «القاعدة»، وردّت واشنطن التي لا تمانع ضرب «النُصرة» بتسليط الضوء على استعدادات النظام للضرب بالسلاح الكيماوي تسريعاً لحسم المعركة. جنّدت موسكو «مبعوثها» الأممي ستيفان دي مستورا ليدعم ذريعتها ضد الإرهاب ويمهّد للاجتياح متبرعاً بفتح ممرات إنسانية، وردّت واشنطن بإعلان تخلّيها عن الانسحاب من شمال شرقي سورية ودعم بقائها فيه بغرض حظر جوي مع تشجيعها فكرة إنشاء «إقليم سورية الشمالية». وبين هذه الاعتبارات وتلك كان على موسكو أن تجد حلاً للحفاظ على شراكتها المتنامية مع تركيا، ذاك أن اجتياح إدلب يوسّع مصالح إيران ويقلّص طموحات رجب طيّب أردوغان في وقت يتوقّع أن تعزّز روسيا شراكتها معه، عدا أن تركيا تستند إلى وجود نحو أربعة ملايين لاجئ سوري لديها لتعتبر أن مصالحها في سورية أهم من مصالح إيران.

على هامش هذه التعقيدات وفي صميمها، يبدو أن موسكو باشرت البحث عن بديل من دي مستورا، فالأخير احترق منذ فترة طويلة لكن الدعم الروسي أبقاه في مهمّته بمقدار ما استهلك صدقيته. ليس لدى موسكو مرشحون كثر وربما تريد استباق أي مطالبة أميركية بمبعوث جديد، لذا فهي تدفع ببديل هو نيكولاي ملادينوف، وزير الخارجية البلغاري السابق والرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة في العراق ثم بدءاً من 2015 المنسّق الأممي الخاصّ لـ «عملية السلام في الشرق الأوسط»، وقد شكّته السلطة الفلسطينية إلى مجلس الأمن أخيراً بسبب تجاوزه صلاحياته في إعداد «اتفاق التهدئة» بين إسرائيل وغزّة. تروّج موسكو لملادينوف بأن لديه خبرة في «الانتقال السياسي» استمدّها من تجربة بلغاريا التي لم تشهد صراعاً داخلياً مسلحاً ولا تعرّضت دولتها وجيشها لانشقاقات خطيرة. هل تجد موسكو في «النموذج البلغاري» ما يناسب سورية، وهل يناسب الأسد وزمرته؟ من الآراء المسجّلة لملادينوف، خلال ندوة في مركز «بروكينغز» بالدوحة، أن «ثمة ثمناً يُدفع لأي تفكيك فوري للأجهزة الأمنية للنظام السابق، لكنه يصبح أكثر كلفةً إذا لم يتمّ (التفكيك) بعد وقت قصير من سقوط أي نظام شمولي». ومع تشديده على «الانتقال من دون إحداث فراغ في السلطة» يعتبر أن «أي نهج يجب أن يجعل الأجهزة الأمنية تحت مساءلة القيادة المدنية للبلاد...!».

المعايير الدولية للمحاكمة العادلة 1-3

ربما لم تحظى شعوب منطقة الشرق الاوسط بالاستقرار المنشود رغم سعي هذه الشعوب الحثيث نحو الانعتاق و بناء مستقبل افضل و على مر التاريخ الذي يشهد قيام الكثير من الثورات ضد الظلم و الطغيان و الدكتاتورية .

لكن وباء الدكتاتورية الذي ألم بالمنطقة لم تدع لهذه الشعوب فرصة أن تحقق مرادها في الحرية و كان من نصيب الشعب الكردي أن يكون من أكبر الضحايا في المنطقة و لهذه الآفة أسباب كثيرة لا يسعنا أن نتناولها في هذه المقالة .

في ظل الحكم الدكتاتوري نفتقر دائما للقضاء المستقل النزيه , فالانظمة الدكتاتورية حريصة على أن يكون القضاء تحت مظلة حكمها و هيمنتها وبذلك يفقد القضاء أية مصداقية فكلما كان بامكانهم تحجيم دور القضاء و تشويهه كان تدخلهم اسهل و تحكمهم أفضل بمقدرات الوطن و تجيير كل ذلك في سبيل ديمومة حكمهم الظالم مع غطاء دولي من الدول المتنفذة التي تم تأمين مصالحها من قبل هذه الأنظمة الدكتاتورية الحاكمة .

رغم التجربة السورية الطويلة نسبيا في مجال الحكم و خاصة بعد الاستقلال الا انه بقي القضاء رهين السلطة السياسية و تدخله في شؤونه و لا ننسى أن القضاء كمؤسسة في سوريا كانت أفضل بكثير مقارنة بجيرانه من الدول رغم الكثير من السلبيات و برز العديد من الفقهاء و القانونيين الذين أسهموا في إغناء الاجتهاد في المحاكم السورية و الكثير من القضاة الذين أبدوا مهنية و نزاهة عالية في ميادين القضاء في هذا البلد .

و لكن كما أشرنا في البداية ما إن تبدأ السلطة التنفيذية من التجاوز على السلطة القضائية حتى يبدأ الخلل في التعاظم و و تفقد السلطة القضائية استقلاليتها و هذا ما حصل بالفعل و بالنتيجة فقد القضاء في سورية ثقة المواطنين نتيجة احتوائه للكثير من العناصر الفاسدة على حساب الكوادر المؤهلة و النزيهة و كل ذلك كان يصب في مصلحة السلطة الحاكمة التي لم و لن تستسيغ وجود مؤسسة قضائية مستقلة و نزيهة .

رغم الواقع المر لوضع القضاء في سوريا يجب أن نعترف أنه هناك مؤسسة قضائية حقيقية ذات تجربة غنية إن أردنا النهوض بها فما علينا الا أن نرفدها بالألاف من الكوادر المؤهلة التي تستطيع النهوض بهذه المؤسسة و ترميم مواطن الخلل و ابعاد الفاسدين كل هذا اذا توفرت ارادة حقيقية من سلطة تؤمن باستقلال القضاء فعلا لا قولا .

في مقابل هذا أفرز الواقع السوري نتيجة ظروف الحرب تجارب لسلطات أمر واقع ادعت ان لديها محاكم تنصف الناس مثل (محاكم الشعب لدى الادارة الذاتية في شمال سوريا) و غيرها الكثير في مناطق ادلب وريف حلب و.....الخ).

ربما لم ترقى كل هذه المحاكم الى المستوى المطلوب و افتقرت للكثير الكثير من الشروط و المعايير و ليبقى الخاسر الأكبر هم أبناء الشعب الذين يدفعون ثمن هذه التجارب الفتية و المشوهة أحيانا و البعيدة كل البعد عن توفر حد أدنى من الضمانات اللازمة لمحاكمة عادلة !! بل ليعاد تطبيق تجارب عافى عليها الزمن على هذا الشعب المغلوب على أمره و بشكل مشوه.

لكن يبقى السؤال الاهم كيف نستطيع النهوض بالقضاء ؟ و ماهي المعايير التي يجب توفرها ليقال أن هذا قضاء مهني نزيه و منصف ؟و بعبارة أخرى ما هي معايير المحاكمة العادلة ؟

يجب أن لا ننسى أن الحصول على محاكمة عادلة هو حق أساسي من حقوق الانسان و يجب أن يتمتع به كل انسان بصرف النظر عن جنسيته و لونه و عرقه و دينه و دون تمييز و يعتبر الاعلان العالمي لحقوق الانسان مصدر اساسيا لهذه الحقوق كون هذا الاعلان لاقى قبول و احترام جميع الدول فضلا عن المنظمات الدولية و الاقليمية .

فالمحاكمة الجائرة تأتي نتيجة طبيعية لعدم احترام حقوق الانسان الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان و العهود و المواثيق الدولية الاخرى .

التزمت الكثير من الدول في احترام حقوق الانسان بشكل عام و ذلك عن طريق انضمامها للاتفاقيات الدولية فأصبحب ملزمة قانونا بتنفيذ التزاماتها و أيضا و باعتبار ان موضوع حقوق الانسان لاقى قبولا واسعا من الافراد و الدول و المنظمات التي دابت في اظهار احترامها و التزامها بهذه الحقوق فأصبح عرفا ملزما للجميع و هذا وجه اخر من الالتزام القانوني على المستوى الدولي فالعرف مصدر اساسي من مصادر القانون الدولي العام و كذلك مصدر من مصادر القانون الدولي لحقوق الانسان .

فما هي معاييرحقوق الانسان للمحاكمة العادلة ؟ (قبل الاجابة على السؤال التي ستكون مطولة الى حد ما أريد ان أنوه ان هذه المعايير تبدأ قبل المحاكمة و في أثنائها و بعدها).

- لكل انسان الحق في الحرية الشخصية : كمبدأ لا يجوز القاء القبض او حجز حرية احد تعسفا الا وفق الاسباب التي يحددها القانون و طبقا للاجراءات المحددة فيه تنص المادة 3 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (لكل فرد الحق في الحياة و الحرية و في الامان على شخصه).

و تنص المادة 9/ 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية على ما يلي :(لكل فرد الحق في الحرية و في الامان على شخصه ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون و طبقا للإجراءات المقررة فيه)

و ان تم القاء القبض و الحجز فيجب ان يكون على ايدي موظفين مختصين و مخولين بموجب القانون .

كما أن القانون الوطني الذي يبيح القاء القبض و الاحتجاز يجب ان يكون متوافقا مع المعايير الدولية لهكذا قانون فمثلا وفق المعايير الدولية لا يجوز ان يميز القانون بين المواطنين على اساس عرقي فيعتبر عمل او تصرف صادر عن مجموعة عرقية ما جريمة و يعتبر نفس التصرف الصادر عن شخص اخر او فئة اخرى فعلا مباحا !!.

..... يتبع